الأمم المتحدة

E/CN.3/2009/11

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
11 December 2008
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الأربعون

٢٤-٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩

البند ٣ (ح) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: إحصاءات التعليم

فرقة العمل المعنية بإحصاءات التعليم

مذكرة من الأمين العام

وفقا لما طلبته اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والثلاثين**، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير فرقة العمل المعنية بإحصاءات التعليم التي دعاها إلى الانعقاد معهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). ويستعرض التقرير أطر القياس الرئيسية المستخدمة حاليا في ميدان التعليم لأغراض جمع البيانات على الصعد الدولي أو الإقليمي أو الوطني ومدى تأثيرها على إعداد الإحصاءات واستخدامها. ويتناول التقرير أيضا آليات التنسيق فيما بين الوكالات المختصة في مختلف مراحل إعداد الإحصاءات ونشرها. وإضافة إلى ذلك، تُقترح في التقرير سبل ممكنة لتحسين عمليات التنسيق وجمع البيانات وإعدادها ونشرها.

ولعل اللجنة تود أن تبدي آراءها بشأن النتائج والاستنتاجات والتوصيات للعمل مستقبلا في هذا المجال.

* E/CN.3/2009/1.

** انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٨، الملحق رقم ٢٤ (E/2008/24)، الفصل الأول - باء، المقرر ١٠٢/٣٩.

020109 020109 08-64289 (A)

تقرير فرقة العمل المعنية بإحصاءات التعليم[١]

ألف – مقدمة

١ – وافقت اللجنة الإحصائية، في دورتها الثامنة والثلاثين، بعد أن نظرت في تقرير مؤسسة إحصاءات كندا عن الإحصاءات التعليمية (A/CN.3/2007/2)، على إنشاء فرقة عمل معنية بإحصاءات التعليم تتألف من البلدان والوكالات المهتمة بالأمر وطلبت إلى معهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أن يتولى دعوة فرقة العمل إلى الانعقاد[٢]. وفي الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الإحصائية، قدمت فرقة العمل تقريرا مرحليا (A/CN.3/2008/3) وطلبت اللجنة إلى معهد الإحصاء التابع لليونسكو أن يرفع إليها تقريرا، في دورتها القادمة، نيابة عن فرقة العمل[٣].

٢ – ويوجز هذا التقرير[٤] استعراضا قامت به فرقة العمل المعنية بإحصاءات التعليم بغية: (أ) بحث الأطر المفاهيمية المسترشد بها لجمع إحصاءات التعليم والإبلاغ عنها في الوكالات الدولية والمكاتب الوطنية وتقدير الحاجة إلى إطار على صعيد العالم يهتدى به لجمع بيانات التعليم؛ و (ب) استقصاء الآليات الموجودة للتنسيق فيما بين الوكالات المختصة واقتراح الحلول لتحاشي الازدواجية وللتقليل من عبء الاستجابة القطرية؛ و (ج) تحديد الثغرات المحتمل وجودها فيما يتصل بالمطالب المستجدة في مجال السياسات العامة، حسب ما تحدده المنظمات الدولية أو السلطات الوطنية؛ و (د) تقديم توصيات بشأن النُّهُج الممكن اتباعها لسد تلك الثغرات ولتحسين التنسيق الدولي. ويدرج الاستعراض في طياته النتائج المستمدة من استعراض إحدى الوثائق ومن مقابلات مع أعضاء المنظمات الدولية، ومن الإجابات على استقصاء التي أُرسلت إلى أعضاء فرقة العمل (انظر مرفق هذا التقرير). وتصف هذه الوثيقة المسائل الرئيسية المحددة في الاستعراض وتوجز التوصيات التي أقرتها فرقة العمل. والتقرير بأكمله معروض كوثيقة معلومات أساسية.

---

(١) تكونت فرقة العمل من الاتحاد الروسي وأستراليا والبرازيل وسري لانكا وفرنسا وكندا وكوبا والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومكتب الإحصاء التابع لليونسكو وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

(٢) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٧، الملحق رقم ٢٤ (E/2007/24)، الفصل الأول – باء، المقرر ١٠١/٣٨.

(٣) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٨، الملحق رقم ٢٤ (E/2008/24)، الفصل الأول – باء، المقرر ١٠٢/٣٩.

(٤) من إعداد توماس سميث وستيفن هاينمان من جامعة فندربلت (الولايات المتحدة الأمريكية) وهما خبيران لدى فرقة العمل.

باء – الأطر الإحصائية

٣ – نظرت فرقة العمل في الدرجة التي تستعمل بها الوكالات الدولية والمكاتب الوطنية الأطر المفاهيمية للاسترشاد في جمع إحصاءات التعليم والإبلاغ عنها. وتتضمن الأطر المستعرضة الأطر التي تستخدمها الوكالات الدولية الموكل إليها تنسيق واستخدام المعلومات الإحصائية الدولية، والوكالات الوطنية المكلفة باستخدام وإيجاد الإحصاءات والمؤشرات الوطنية الخاصة بكل بلد على حدة. وتختلف هذه الوكالات باختلاف الدرجة التي تتأثر بها عملياتها بالتشريعات (الولايات المتحدة الأمريكية والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية) أو بالعمليات التي تضطلع بها وكالات الإحصاءات الكلية (الاتحاد الروسي) أو بالسوابق التاريخية (فرنسا) أو بالأهداف المحددة لرصد أهداف تعليمية معينة (صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومعهد الإحصاء التابع لليونسكو). أما الأطر التي تستعملها أستراليا والبرازيل وكندا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فتعكس نموذجا مفاهيميا أساسيا لتنظيم الإحصاءات (مثل المدخلات والتجهيزات والمخرجات والنتائج)، وإن كانت القرارات المتعلقة بالبيانات التي تُجمع في أي جمع معين للبيانات يمكن أن تتأثر باحتياجات صانعي السياسة إلى البيانات.

٤ – ويضع إطار إحصاءات التعليم والتدريب الذي يستخدمه مكتب الإحصاء الأسترالي[٥] تعاريف لأنشطة التعلم ويقدم نهجا منظما لتصنيف الإحصاءات بالتركيز على (أ) نموذج أساس يحدد شتى العناصر (السياق والمشارك وغير المشارك والمزود والموارد والأنشطة والمخرجات والنتائج) و (ب) هيكل متعدد المستويات (الفرد والمنظمة والنظام) و (ج) كل من منظوري النشاط والصناعة. وأبلغ مكتب الإحصاء الأسترالي أن هذا الإطار كان مفيدا جدا لتحديد الثغرات والتداخلات وتبين الأولويات الإحصائية قصد المزيد من التطوير، وأيضا في تقدير قابلية مقارنة البيانات فيما بين مجموعات البيانات. ووافق أعضاء فرقة العمل على أن الإطار الأسترالي يمثل دليلا نافعا للبلدان التي تود استحداث أطر وطنية خاصة بها.

٥ – واتضح من الاستعراض وجود تباين فيما بين البلدان في مسألة إضفاء الطابع الرسمي على الأطر اللازمة لجمع بيانات التعليم؛ ومدى تركيز الأطر على المفاهيم مقابل المؤشرات أو تدابير محددة؛ والاستعمالات المختلفة للبيانات التي تجمع، أي الإدارة، أو وضع أسس

---

(٥) "Measuring Learning in Australia: A framework for Education and Training Statistics, Australia, 2003"، (قياس التعلم في أستراليا: إطار لإحصاءات التعليم والتدريب، أستراليا، ٢٠٠٣)، وهو متاح على الموقع الشبكي www.obs.gov.au.

للمقارنة، أو التحليل أو التقييم. ومن المهم التمييز من منظور دولي، بين إطار السياسة العامة، الذي يمثل نموذجا للكيفية التي تتلاءم بها البنيات التعليمية (أي مصفوفة النتائج لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومرتكزات السياسة العامة وسوابقها مبوبة حسب النظام والمدرسة والصف والمتعلم) والإطار الإحصائي الذي يحول المفاهيم إلى تدابير وبيانات ومؤشرات فعلية (التصنيف الدولي الموحد للتعليم). وارتأت الوكالات التي أجريت معها المقابلات أن من الحيوي أن يكون هناك إطار إحصائي تتقاسمه المنظمات، ذلك أن التعاريف ومخططات التصنيف يلزم أن تكون متساوقة فيما بين مجموعات البيانات الدولية والوطنية. وكان التوافق أقل حول الحاجة إلى إطار مفاهيمي مشترك لأن لكل منظمة جهات مناصرة لها (الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة) وأهداف مختلفة للسياسات العامة.

جيم - آليات التنسيق

٦ - بُحثت في الاستعراض آليات التنسيق القائمة فيما بين المنظمات الدولية لجمع بيانات التعليم وتجهيزها والإبلاغ عنها وحُددت فيه المجالات التي يمكن فيها أن تساعد زيادة التعاون على تجنب الازدواجية وعلى التقليل من عبء الاستجابة القطرية.

٧ - ويتعاون إلى حد كبير معهد الإحصاء التابع لليونسكو، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية بشأن مجموعة بيانات تغطي معدلات المشاركة والإكمال وتكاليف وموارد التعليم. هكذا، تقدم البلدان المشاركة البيانات إلى عنوان وحيد يمكن لجميع الوكالات الوصول إليه. وبهذا يُخفف العبء الواقع على عاتق البلدان ويُضمن استعمال المنظمات الدولية لنفس ''الصيغة'' من البيانات المقدمة. وفي حين أن هناك ضوابط تضمن إخطار الوكالات المشاركة إذا غير بلد ما أو استكمل البيانات المقدمة، يلزم تحسين صيانة البيانات الفوقية التي تدل على زمن وسبب إدخال التغييرات على البيانات.

٨ - وبما أن للوكالات مواقيت مختلفة للنشر، فإن التنقيحات المدخلة على البيانات أثناء العملية الاستعراضية لمنظمة ما يمكن أن ينتهي بها الأمر إلى التعارض مع بيانات تكون منظمات أخرى قد نشرتها بالفعل. وعلاوة على ذلك، فإن اختلاف مواعيد النشر ومصادر البيانات السكانية يمكن أن يفضي إلى الإبلاغ عن تدابير مختلفة عندما تكون البيانات المستمدة من مصادر خارج مجموعة البيانات المشتركة (مثل البيانات المالية من صندوق النقد الدولي) مستكملة. ومن شأن تحسين تتبع وتوثيق تلك التغييرات أن يساعد كلا من الوكالات والبلدان على فهم الاختلافات الحاصلة في المؤشرات المبلغ عنها.

٩ - ولاحظت جميع المنظمات التي أجريت معها مقابلات والبلدان المستقصاة التحديات المستمرة التي يطرحها تطبيق التصنيف الدولي الموحد للتعليم على تصنيف برامج التعليم والبيانات ذات الصلة (الالتحاق بالمدرسة واستكمال الدراسة والتزويد بالموظفين والموارد المالية) بطرحها تصنيف بيانات التحصيل التعليمي والإبلاغ عنه. ولمعالجة بعض تلك المسائل، بدأ معهد الإحصاء التابع لليونسكو استعراضا لطبعة عام ١٩٩٧ من التصنيف الدولي الموحد للتعليم، بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، لدراسة التعاريف ومعايير التصنيف الحالية وتحديد ما إذا كان من الضروري التنقيح أو الإتيان بتعاريف مفاهيمية جديدة. ويعمل المعهد على تشكيل فريق استشاري تقني عالمي للإرشاد في الاستراتيجية الاستعراضية، والمشاركة في مشاورات إقليمية والمساعدة في استهداف البحث والإسهام في تحضير التوصيات.

١٠ - وتنسق أيضا منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومعهد الإحصاء التابع لليونسكو، على نطاق أضيق، استقصاءها بالعينة وعملها التقييمي. وعلى سبيل المثال، فإن المفوضية الأوروبية تساهم في تمويل الاجتماعات الاستشارية لكل من الدراسة الاستقصائية الدولية للتدريب والتعلم التي تجريها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج هذه المنظمة للتقييم الدولي لمهارات الكبار وتحضر تلك الاجتماعات. وساند معهد الإحصاء التابع لليونسكو البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في تحليل بيانات برنامج التقييم الدولي للطلاب واشترك مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في نشر وتحليل نتائج التقييم.

١١ - وتتنافس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والرابطة الدولية لتقييم التحصيل التعليمي على البلدان المشاركة والممولة لتقييم طلابها. ويختلف النوعان من الدراسة من حيث مقاصدهما وأطرهما المفاهيمية وخططتهما للمعاينة: فالرابطة الدولية تركز على محتوى المادة المدرسة للطلاب في صفوف مدرسية معينة، بينما تعنى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بمحو الأمية الأوسع نطاقا وتلقين المهارات الحياتية لجيل من العمل يقارب نهاية الدراسة الثانوية. وجرت مشاورات بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والرابطة الدولية لتبيان السبب في اختلاف البلدان في ترتيب الأداء حسب برنامج التقييم الدولي للطلاب ووفقا لدراسة الاتجاهات السائدة في الإنجازات في مجالي الرياضيات والعلوم في العالم. وظل عدد من البلدان قلقا تجاه ما يرتبط بالمشاركة في هاتين الدراستين من تكاليف وعبء لجمع البيانات.

١٢ - ويتبادل معهد الإحصاء التابع لليونسكو وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة مرتين في السنة، بيانات تعدادية عن محو الأمية، بغية تحسين التغطية على كلا الجانبين. وتقوم كل واحدة من المنظمتين بتدقيق بيانات المنظمة الأخرى و ''تجهيزها'' والتبليغ عن أي أخطاء أو تضاربات. ويبعث معهد الإحصاء المذكور، كل سنة، بجداوله النهائية للبيانات (بما في ذلك البيانات التي يجمعها بشأن محو الأمية والتحصيل التعليمي)، إلى شعبة الإحصاءات وشعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للتأكد من صحتها عبر الوكالات. وإن التعاريف والتصنيفات المتعلقة بإحصاءات التعليم الواردة في المبادئ والتوصيات المتعلقة بتعدادات السكان والمساكن[٦] التي أصدرتها شعبة الإحصاءات مبنية على التعاريف التي وفرها معهد الإحصاء التابع لليونسكو. وتجمع التكييفات الوطنية لتلك التوصيات باعتبارها بيانات فوقية. وقد يكون للمعهد دور يلعبه في تقديم المساعدة التقنية والتأكد من ممارسات الإبلاغ. وللإبلاغ عن بيانات الالتحاق بالمدرسة والتحصيل المدرسي المستقاة من التعداد، يترك الأمر للمكاتب الإحصائية الوطنية لكي تقرن برامجها الوطنية بالتصنيف الدولي الموحد للتعليم. ورغم الاقترانات الوطنية بهذا البرنامج، فإن هذه العملية والتنفيذ ليسا مراقبين ولا مرصودين. كما أنه ليس هناك استعراض نقدي لهذه الممارسة، مما يمكن أن يؤدي إلى مشاكل من حيث قابلية المقارنة.

١٣ - وقد كانت مشاكل تنسيق البيانات وإمكانية مقارنتها، على العموم، أكبر فيما بين المنظمات المتعاملة مع البلدان الأقل نموا، حيث يحتفظ معهد الإحصاء التابع لليونسكو وغيره (مثلا، البنك الدولي واليونيسيف وفرادى الوكالات المانحة) بمجموعات بيانات منفصلة. وكمثال على ذلك، استعمال اليونيسيف لمقاييس المواظبة على الدراسة على أساس بيانات استقصاءات الأسر المعيشية التي تسفر عن نتائج مختلفة مقارنة بالبيانات الإدارية والتقديرات الوطنية. واشترك المعهد مع اليونيسيف في نشر تقرير عن الأطفال غير الملتحقين بالمدارس وسعى إلى وضع منهجية يمكن أن تمزج بين مصادر البيانات، وإن كانت هذه المسألة قد أثبتت أنها معقدة بوجه خاص وما زالت تنتظر الحل.

١٤ - ومن الانشغالات الرئيسية للبلدان في مجال الإبلاغ عن مؤشرات التعليم التي تنشرها المنظمات الدولية استعمال الإسقاطات السكانية المستمدة من شعبة السكان، عوضا عن التقديرات على المستوى القطري، وهذا ما يمكن أن يفضي إلى حدوث اختلافات في المؤشرات السكانية، مثل معدلات الالتحاق بالمدرسة. وإن فرقة العمل التابعة لشعبة السكان تنظر حاليا في إمكانية تعزيز التقديرات السكانية للشعبة. ويساهم معهد الإحصاء التابع

(٦) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.98.XVII.8.

لليونسكو بورقة تقنية تنظر في المسائل المتصلة ببيانات التعليم, وكانت آخر مرة رفعت فيها فرقة العمل تقريرا على لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

دال – عبء جمع البيانات الواقع على البلدان

١٥ – في الاستقصاء الذي وزع على أعضاء فرقة العمل وعلى بلدان أخرى مختارة، كانت التكاليف المتكبدة للتمسك بالمتطلبات الدولية هي الشغل الشاغل. بيد أن الأمثلة التي أعطيت تعلقت أساسا بالتكاليف المتصلة بالمشاركة في مشروع المؤشرات الدولية لنظم التعليم الذي ترعاه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبالتكاليف على النطاق القطري اللازمة لإجراء التقديرات أو المعالجات الخاصة لأن البيانات الوطنية لا تتسق بوضوح مع التعاريف الدولية ورغم أن العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض أبلغت بأنها ستوفر بيانات مماثلة لمنظمات دولية متعددة في سنة معينة، من الصعب تحديد مدى تداخل المسؤولية والعبء، ذلك أن البيانات المتاحة في الوقت الراهن من منظمة ما قد لا تلبي الاحتياجات المحددة إلى البيانات التي تلزم منظمة أخرى. وبينما أعان نشر البيانات على مواقع شبكية يمكن الوصول إليها على التخفيف شيئا ما من ضرورة جمع البيانات المزدوجة، فإن تحسين التنسيق بين المنظمات فيما يتصل بجمع البيانات المخطط له والخاص يمكن أن يساعد على التقليل من العبء القطري.

هاء – الاستنتاجات والتوصيات

١٦ – تقدم فرقة العمل التوصيات على أساس ممارسة اقتران الإطار وتحليل مضمون المقابلات والإجابات على الاستقصاء، مع مراعاة الجدوى والأهمية النسبية للتخفيف من أعباء الإبلاغ القطري وتحسين قابلية البيانات للمقارنة.

١ – الأطر الإحصائية

١٧ – لقد حدث تحسن ملحوظ في نوعية وتغطية الإحصاءات التعليمية في العقد الأخير. وجاء كثير من هذا التحسن نتيجة للتعاون بين المنظمات الدولية والممثلين والخبراء الوطنيين بشأن التعاريف (مثل الإنفاق على التعليم من مصادر عامة) والمفاهيم (أهمية قياس الالتحاق بالمدرسة حسب سنة واحدة من العمر)، والمنهجيات (مثل برامج الاقتران بالتصنيف الدولي الموحد للتعليم وجمع البيانات المتكاملة) بين الوكالات (مثل التعاون في مجال التقييمات). وهذه الجهود الرامية إلى بناء إطار إحصائي شامل لعدة بلدان لا بد منها لكي تتسنى مقارنة بيانات التعليم التي تجمع من بلدان مختلفة وتُبلغ عنها وكالات مختلفة. وبينما هناك مجالات يلزم زيادة التعاون والتنسيق فيها، فإن التصنيف الدولي الموحد للتعليم والتعاريف الحالية

ومخططات التصنيف لعملية جمع البيانات المشتركة ومعهد الإحصاء التابع لليونسكو هي الأساس لقابلية المقارنة وينبغي إعادة النظر فيها وتجديدها بانتظام.

١٨ - وثمة حاجة أقل إلى إطار مفاهيمي متسق وشامل لعدة بلدان يفرض مجالات لتطوير البيانات. وفي الوقت الحاضر، تستعمل منظمات دولية شتى الأطر المفاهيمية - تتراوح من الأهداف التي تحتاج إلى الرصد إلى النماذج التي تحاول تفسير العلاقات بين المدخلات والنتائج - التي تلبي مختلف احتياجات السياسات التي تتبعها المنظمات والدول الأعضاء فيها وأصحاب المصلحة. غير أنه من الحيوي، عندما تبدأ منظمة واحدة في تجسيد عناصر إطارها المفاهيمي (مثل التعلم مدى الحياة) في إطارها الإحصائي (كيفية قياس التعلم مدى الحياة)، يلزم للمنظمات الدولية أن تتعاون لكي تستجيب التعاريف والمفاهيم والمنهجيات الناتجة عن ذلك لاحتياجات مختلف أصحاب المصلحة وتؤدي إلى إمكانية مقارنة المقاييس بين الوكالات. وبينما تُسلم فرقة العمل بقيمة الأطر المفاهيمية على كل من الصعيدين الوطني والدولي لتحسين إحصاءات التعليم (أي تحديد الثغرات وتوقع المسائل الناشئة)، فهي لا توصي بإطار مفاهيمي وحيد ينطبق على جميع المنظمات.

٢ - التنسيق بين الوكالات الدولية

١٩ - إن التعاون والتنسيق بين المنظمات الدولية في جمع البيانات وتجهيزها والإبلاغ عنها، لا سيما المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومعهد الإحصاء التابع لليونسكو، أقوى من أي وقت مضى، إلا أن هناك حالات (أ) تطلب فيها الوكالات الدولية من دون تنسيق بيانات مشابهة؛ و (ب) ينقص هذه الوكالات التنسيق في مواعيد جمع البيانات؛ و (ج) تستعمل مصطلحات ذات تعاريف مختلفة؛ و (د) تعوقها لوائح داخلية مختلفة تتعلق بالمصادقة وآليات استعمال البيانات. وهذا يستلزم إعادة التفكير لمواجهة التحديات مستقبلا. وتقدم فرقة العمل توصيات محددة بشأن مسائل تقاسم البيانات، وتوقيت وتسلسل المنشورات، ونشر البيانات والوصول إليها، وأيضا توصية تدعو إلى تشكيل فرقة عمل تعنى بالتصنيف الدولي الموحد للتعليم وفريق مشترك بين الوكالات معني بإحصاءات التعليم.

٢٠ - وتوصي فرقة العمل بأن ينشئ معهد الإحصاء التابع لليونسكو فريقا للخبراء معنيا بالتصنيف الدولي الموحد للتعليم من أجل بلوغ توافق في الآراء بشأن وضع منهجية واستكمال التعاريف وتقديم الدعم القطري (مثل تنظيم استعراضات الأقران) واستحداث إجراءات في سبيل اقتران بيانات التحصيل التعليمي بالتصنيف الدولي الموحد للتعليم (مثل البيانات المجمعة بواسطة التعدادات السكانية أو استقصاءات القوى العاملة أو تعليم الكبار).

وهناك بالفعل تعاون إلى حد كبير بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومعهد الإحصاء التابع لليونسكو والتصنيف الدولي الموحد للتعليم، غير أنه سوف يكون من المفيد إضفاء الطابع الرسمي على هذه العلاقات وإشراك هيئات دولية أخرى، مثل شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة واليونيسيف، تجمع البيانات فيما يتعلق بالمشاركة التعليمية والتحصيل التعليمي. وبما أن التصنيف الدولي الموحد للتعليم هو الإطار الإحصائي الرئيسي لترجمة البيانات الدولية إلى فئات متشابهة دوليا، فإن مواصلة التركيز على تحسين قابليتها للتطبيق والتنفيذ لها ما يبررها.

٢١ - وتوصي فرقة العمل أيضا بإنشاء فريق عامل مشترك بين الأمانات معني بإحصاءات التعليم. وسوف يعمل هذا الفريق، بقيادة معهد الإحصاء التابع لليونسكو، على الاحتفاظ بمعايير دولية وتطويرها، والدفع إلى التقليل من الجهود المزدوجة بين الوكالات الدولية، ووضع استراتيجيات شاملة لاستحداث البيانات، وتشجيع اشتراك البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في الجهود الدولية لجمع البيانات، والرفع من شأن إحصاءات التعليم، واستحداث استراتيجيات تعاونية لتحسين نوعية إحصاءات التعليم في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، عن طريق أنشطة بناء القدرات، وضمان تبادل البيانات بكفاءة بين الوكالات ودعم رصد الموارد للإحصاءات على الصعيد المؤسسي. وفي حين أن عددا من الوكالات يتعاون بالفعل بصفة غير رسمية من خلال سلسلة من تلك الوظائف، سوف يكون من المفيد إضفاء الطابع الرسمي على هذا الهيكل التعاوني وتوسيع نطاق عضويته.

٢٢ - ويمكن أن يكون من مهام هذا الفريق المشترك بين الأمانات تحسين التعاون فيما بين الوكالات والبلدان قصد التخفيف من أعباء الإبلاغ (مثل الطلبات الخاصة عندما تكون البيانات متاحة في منظمات أخرى) والتقليل من التباينات من خلال وضع معايير للتطبيق الموحد للأطر الإحصائية (مثل مواءمة منهجية جمع البيانات بين عمليتي جمع البيانات بواسطة استقصاءات الأسر المعيشية وجمعها إداريا).

٢٣ - وهناك مهمة أخرى سوف توكل إلى الفريق المشترك بين الأمانات، ألا وهي تحسين تنسيق جمع الأموال وتنفيذ بناء القدرات الإحصائية فيما يتصل بالتعليم. كما أن الجهود التي تبذلها حاليا الوكالات الوطنية والدولية في سبيل تحسين النظم الإحصائية في البلدان النامية كثيرا ما تكون غير منسقة، مما يؤدي إلى مبادرات متضاربة وغير ناجعة. ومن شأن التعاون الرسمي بين المنظمات على تنسيق تمويل الأنشطة على المستوى القطري أو الإقليمي أن يعين على تحسين استهداف الموارد.

٢٤ - وبينما يتجاوز نطاق هذا الاستعراض التوصية بوكالات معينة لعضوية هذا الفريق أو وضع جدول أعمال أكثر تحديدا من أجل التعاون، فإن وجود هيئة منظمة رسميا لديها إجراء يمكنها من وضع جدول أعمال ورصد الموارد يمكن أن يساعد على تحسين نوعية إحصاءات التعليم في البلدان قاطبة ويخفف من العبء القطري.

واو - نقاط للمناقشة

٢٥ - **لعل اللجنة الإحصائية تود تأييد توصيات فرقة العمل:**

(أ) **إنشاء فريق خبراء معني بتنفيذ التصنيف الدولي الموحد للتعليم؛**

(ب) **إنشاء فريق عامل مشترك بين الأمانات معني بالتعليم لتحسين آليات التنسيق، ولا سيما للتخفيف من عبء الإبلاغ القطري ولتشجيع وضع معايير دولية.**

المرفق

المنهجية

١ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، كلف معهد الإحصاء التابع لليونسكو الأستاذين توماس سميث وستيفن هاينمان من جامعة فندربلت بالولايات المتحدة الأمريكية بإعداد استعراض من أجل فرقة العمل المعنية بإحصاءات التعليم، التي أنشأتها اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة.

٢ - ولهذه الغاية، جمع وحلل الخبيران الاستشاريان أطرا مفاهيمية ووثائق أخرى متصلة بالموضوع تسترشد بها المنظمات في جمع بيانات التعليم. وأجرى الخبيران أيضا مقابلات مع أفراد في منظمات دولية فيما يتعلق بتنسيقها لإحصاءات التعليم. وأجريا مقابلات مع ممثلين لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ ومع ممثلين للمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. كما أجريا مقابلات مع ممثلي البنك الدولي في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ ومع ممثلي اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشعبة الإحصاءات في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وبالإضافة إلى ذلك، أجريا مقابلات مع مسؤولين حاليين وسابقين في معهد الإحصاء التابع لليونسكو وقاما بإرسال أسئلة كتابية فيما يتعلق بمسائل إضافية طرحت وقت وضع التقرير.

٣ - ووضع الخبيران الاستشاريان مشروع استقصاء لفائدة أعضاء فرقة العمل وبلدان أخرى مختارة (حددت بالتعاون مع معهد الإحصاء التابع لليونسكو) لبحث أنشطة جمع بيانات التعليم التي تشارك فيها البلدان، بما فيها الأنشطة التي ترعاها اليونسكو ذاتها ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية والبنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية ومنظمات إقليمية مثل رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ووكالات ثنائية وغيرها.

٤ - وكان المقصود بالاستقصاء الكشف عن المجالات التي تكون فيها أنشطة جمع البيانات منسقة تنسيقا مشتركا جيدا، والتي تكون فيها متداخلة والتي يمكن أن تظل فيها مع ذلك ثغرات، وإتاحة الفرصة للبلدان لتقديم الاقتراحات و/أو التوصيات من أجل تحسين الممارسة الحالية لجمع ونشر الإحصاءات التعليمية التي تشمل عدة بلدان. وأرسل الاستقصاء بداية على أعضاء فرقة العمل في الاتحاد الروسي وأستراليا والبرازيل وجنوب أفريقيا وفرنسا وكندا وكوبا، بالبريد الالكتروني، يوم ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وفي ٢٠ كانون

الأول/ديسمبر، بعث مدير معهد الإحصاء التابع لليونسكو، بالبريد الالكتروني والفاكس برسالة أرفق معها الاستقصاء إلى وزراء التعليم وكبار الإحصائيين في بلدان مختارة أعضاء في اليونسكو. لشرح أهداف فرقة العمل ولدعوتهم إلى المشاركة. وكان في عداد الدول المدعوة إندونيسيا وأوغندا وجمهورية إيران الإسلامية والجماهيرية العربية الليبية وشيلي والصين وقطر وكوستاريكا والمملكة المتحدة ونيجيريا والهند والولايات المتحدة الأمريكية. وأرسلت تذكيرات مهذبة إلى جهات الاتصال الالكتروني، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ووردت ردود من الاتحاد الروسي وأستراليا والبرازيل وسري لانكا وفرنسا وكندا وكوبا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

٥ - وقدم الأستاذ سميث مشروع استعراض فرقة العمل، في اجتماع استضافه المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية يومي ٤ و ٥ أيلول/سبتمبر، عقد في بروكسل. وعلى أساس إسهام فرقة العمل، طلبت معلومات إضافية عن عبء البيانات، من خلال استقصاء للمتابعة مع أعضاء فرقة العمل. وقدم ممثل كل من البرازيل وكندا ردا على الاستقصاء.